

Distr.: General
9 September 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 73 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022، عملاً بالفقرة 371 من قرار الجمعية العامة 72/76. وهو مقدم أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة 319 من الاتفاقية. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن أهم التطورات ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار الجارية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، وكذلك في غيرها من المنظمات الحكومية الدولية.

* A/77/150.

** بسبب الحدود المفروضة على عدد كلمات التقارير الصادرة بتكليف من الجمعية العامة، تتوافر نسخة مسبقة غير محررة من التقرير، مشفوعة بحواشٍ شاملة، في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الرابط التالي:

www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm



الرجاء إعادة استعمال الورق

061022 031022 22-21629 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يوفر المحيط أكثر من نصف الأكسجين اللازم للحياة على هذا الكوكب، كما يوفر مصدر الغذاء الرئيسي لأكثر من بليون شخص، وفرص عمل لما يقرب من 40 مليون فرد، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يزال تحت تهديد مستمر من الأنشطة البشرية.
- 2 - ويدخل ما يقرب من 8 ملايين طن من النفايات البلاستيكية إلى المحيط كل عام، مما يضرُ بسلامة الحياة البحرية ويشكل تهديدًا للمجتمعات الساحلية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صيد الأسماك والسياحة. وقد وصل التلوث بالمواد البلاستيكية إلى أعماق خنادق المحيطات. ويُصَرَّف ما يقرب من 80 في المائة من مياه المجاري في المحيطات والبحار دون معالجة والمناطق الساحلية الميئة في تنام. وتُحصَد الأرصدة السمكية بمستويات لا يمكن تحملها، بينما تبيّضُ الشعاب المرجانية وتموت، وتندهور النظم الإيكولوجية البحرية باطراد.
- 3 - ويستمر كذلك أثر تغير المناخ على المحيطات، إذ سجّل ارتفاع مستوى سطح البحر وحرارة المحيطات وتحمُّضها أرقاما قياسية جديدة في عام 2021.
- 4 - وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات جماعية من أجل التصدي للتهديدات التي تتعرض لها المحيطات واستعادة صحتها في سبيل الرخاء عملا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) والغايات العشر المتصلة به، وذلك من خلال البناء على نتائج الاجتماعات المهمة التي عُقدت بشأن المحيطات في عام 2022، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.
- 5 - ويوفر عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي يغطي الفترة 2021-2030، فرصة مهمة لتحسين صحة المحيطات من خلال زيادة الفهم وتقديم الدعم العلمي للسياسات والابتكارات التي تعزز التنمية المستدامة للمحيطات.
- 6 - وتجري جميع الأنشطة في المحيطات والبحار من خلال إطار قانوني راسخ يتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تمثل "دستور المحيط" في هذا العالم، والتي يوافق عام 2022 الذكرى السنوية الأربعين لاعتمادها.
- 7 - ويسلط هذا التقرير الضوء على الأنشطة والتطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك الأنشطة والتطورات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية عملا بقرار الجمعية العامة 72/76. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار، التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض،

وكذلك بالاقتران مع المساهمات الأكثر تفصيلاً المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، وكذلك في غيرها من المنظمات الحكومية الدولية⁽¹⁾.

ثانياً - أثر مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) على قضايا المحيطات

8 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنفت الأنشطة المتصلة بالمحيطات تدريجياً، بعد تعطيلها من جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العامين السابقين. وبذلت جهود كبيرة لضمان تعافي القطاعات الرئيسية للاقتصادات القائمة على المحيطات تعافياً مستداماً وشاملاً للجميع ومرن بيئياً، مع التركيز بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول التي تضررت من الجائحة أكثر من غيرها. وعلى الرغم من تعافي بعض القطاعات، استمر تأثير الجائحة على الاقتصادات القائمة على المحيطات، وكذلك على الأفراد والمجتمعات المحلية التي تعتمد على المحيطات ومواردها.

9 - وأدت الجائحة إلى تفاقم الظروف غير المستقرة وأوجه عدم المساواة التي يعاني منها البحارة والصيدون، حيث واجهوا تحديات متعلقة بصحتهم وسلامتهم ورفاههم، بما في ذلك القدرة على ركوب السفن والعودة إلى أوطانهم. وعانى البحارة من عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية واللقاحات وإجازات النزول إلى اليابسة، فضلاً عن كم غير مسبوق من حالات هجر البحارة، مما دفع إلى استمرار الدعوات إلى تصنيف البحارة ضمن فئة "العمال الرئيسيين".

10 - وما فتئت جائحة كوفيد-19 تضاعف التحديات الاجتماعية وتفاقم أوجه عدم المساواة. فكثيراً ما كان عمال القطاع غير النظامي والمهاجرون والنساء في قطاع صيد الأسماك يُستبعدون من برامج الإغاثة الحكومية المتصلة بالجائحة وتقل فرصهم في الحصول على الرعاية الصحية أو تغطية الضمان الاجتماعي أو الإجازات المرضية المدفوعة الأجر. وأدى تلاشي الوظائف والفرص إلى زيادة الفقر وإبطاء التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - وقد تأثرت مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي بتقلص الطلب والإنتاج، وانخفاض الدخل، وتعطّل الرصد والمراقبة والإشراف. وكان التمكن من التخفيف من آثار الجائحة والتكيف معها مرتبطاً إلى حد كبير بقدرة القطاعات على الصمود وبالقدرة الوطنية، بسبل منها تعزيز استخدام الأدوات الرقمية وتنوع مصادر التوريد والأسواق. وأتاحت المبادرات الجارية لبناء القدرات وزيادة الوعي فرصة للدفع بالعمل من أجل دعم مصائد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق، بما في ذلك في سياق السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية (2022).

12 - ويُتوقع تحقق معدل نمو معتدل في التجارة البحرية في الفترة 2022-2026، مع التنبيه إلى التقلبات المتصلة بالجائحة. وفي حين أن الآفاق القصيرة الأجل كانت مبشّرة، فإن الاتجاهات المتسارعة بفعل الجائحة، مثل تراجع الاعتماد على الموردين الأجانب البعيدين، والرقمنة، والنقل على سفن ذاتية التشغيل، وخفض انبعاثات الكربون، يمكن أن تجعل لعمليات النقل البحري شكلاً جديداً في المستقبل.

13 - واستمرت أنشطة رصد المحيطات على الرغم من تعطّل عمليات سفن البحوث الذي أعاق نشر معدات القياس واستبدالها. ولا تزال الدراسات جارية بشأن الآثار الطويلة الأجل للجائحة على علوم المحيطات.

(1) جميع المساهمات متاحة على الرابط التالي: www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions77.htm.

14 - واستؤنفت الأحداث وأنشطة بناء القدرات بالحضور الشخصي وفي شكل مختلط، وكثيرا ما كانت تُنظَّم خصيصا لوضع تدابير استجابة أفضل لمعالجة آثار الجائحة.

ثالثا - الإطار القانوني والسياساتي

15 - تجددت الدعوات، في الاجتماعات المعنية بالمحيطات المنعقدة في عام 2022، وكذلك أثناء فعاليات الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى المشاركة العالمية في الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها.

16 - وفي 31 آب/أغسطس 2020، ظل عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 يبلغ 168 و 151 طرفا على التوالي. وزاد عدد الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، من 91 إلى 92 طرفا بانضمام توغو في 11 أيار/مايو 2022.

17 - وأحرز مزيد من التقدم بشأن وضع الإطار القانوني للمحيطات والبحار في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، التي عُقدت في الفترة من 7 إلى 18 آذار/مارس 2022. وأحرزت دورة خامسة، عقدت في الفترة من 15 إلى 26 آب/أغسطس 2022 واسترشدت بمشروع نص يتضمن مزيدا من التتقيحات لاتفاق أعدته رئيسة المؤتمر، تقدما كبيرا نحو وضع الصيغة النهائية لنص اتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونظرا لضيق الوقت، عُقدت الدورة في نهاية فترة الأسبوعين المخصصة لها، ومن المقرر استئنافها في موعد يحدد لاحقا.

18 - وعقب استئناف الجلسات المعقودة بالحضور الشخصي للسلطة الدولية لقاع البحار في كانون الأول/ديسمبر 2021، أقر مجلسها خريطة طريق للمضي قدما في العمل بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. ووجهت دعوة خلال الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى تمديد الموعد النهائي المحدد بسنتين لمدة 15 عاما لإتمام اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتيسير الموافقة على خطط عمل الاستغلال في المنطقة بناء على الحاجة إلى أمور منها الحصول على معلومات علمية كافية لتجنب احتمال وقوع ضرر لا رجعة فيه على النظم الإيكولوجية في أعماق البحار.

19 - وبعد تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2020، عُقد المؤتمر في لشبونة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022، وأسفر عن اعتماد إعلان بعنوان "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، أكد فيه ضرورة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان هذا الموضوع محل نقاش أيضا في أحد الحوارات التفاعلية التي أُجريت في المؤتمر.

رابعاً - المناطق البحرية

20 - واصلت الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي لجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، الاضطلاع بأنشطتها التي تساهم في تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق بالمناطق والحدود البحرية، وإن كانت أنشطتها قد اعترها بعض القصور نتيجة للجائحة، بما يشمل التأجيلات والتعديلات التشغيلية.

21 - ومع تخفيف القيود المتصلة بالجائحة بصفة عامة، استأنفت لجنة حدود الجرف القاري الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي في دوراتها الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين. وعملاً بقرار اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتمديد فترة عضوية الأعضاء الحاليين في اللجنة البالغة خمس سنوات لمدة سنة واحدة بصفة استثنائية، انتُخب 20 عضواً في اللجنة في الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف وستبدأ فترة ولايتهم البالغة خمس سنوات في 16 حزيران/يونيه 2023.

22 - وإضافة إلى العمل الذي اضطلع به مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، وافق المجلس على ثمانية طلبات لتمديد خطط العمل الموافق عليها لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، وواصل العمل على تنفيذ خطط الإدارة البيئية الإقليمية ومواصلة تطويرها والنهوض بالبحوث العلمية البحرية في المنطقة.

23 - وفيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات وفقاً للجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد انتهى النظر في عدد من القضايا: فأوقفت المحكمة الدولية لقانون البحار النظر في قضية *ناقلة النفط "سان بيدرو بيو" (رقم 2) (سويسرا/نيجيريا)* باتفاق الطرفين؛ وأصدرت محكمة العدل الدولية حكماً في قضية تعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي *(الصومال ضد كينيا)* وقضية الانتهاكات المزعومة للحقوق السيادية والمناطق البحرية في البحر الكاريبي *(نيكاراغوا ضد كولومبيا)*؛ واختتمت إجراءات التحكيم، التي تديرها محكمة التحكيم الدائمة، في حادثة السفينة *"إنريكا ليكسي" (إيطاليا ضد الهند)*.

24 - وأودعت الدول الأطراف الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط المتعلقة بخطوط أساس معينة والحدود الخارجية للمناطق البحرية⁽²⁾.

خامساً - أهمية البعد الإنساني

25 - تشكل الضغوط التراكمية على المحيطات ومواردها تهديدات مباشرة للسكان الذين تعتمد حياتهم وسبل معيشتهم عليها، ولا سيما الصيادون والباعة وغيرهم من العاملين في قطاعات المحيطات وفي المجتمعات الساحلية. وتمثل آثار تغير المناخ مسألة ملحة، لا سيما فيما يتعلق بحماية الفئات السكانية الضعيفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

ألف - العمالة في البحر

26 - مع استمرار تأثير جائحة كوفيد-19 السلبي على البحارة والصيادين، التزمت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتعافي من الجائحة محوره الإنسان، يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على

(2) انظر: www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/depositpublicity.htm.

مواجهة الأزمات، والتزمت كذلك بالتعجيل بتنفيذ إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل الذي اعتمد في عام 2019 (A/73/918)، وانظر أيضا قرار الجمعية العامة (342/73). وشددت الدول على أهمية السياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة وتعطي الأولوية لإيجاد العمل اللائق للجميع، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة لتشجيع فرص العمل الجيدة والتنمية الاقتصادية وحماية العمال والحماية الاجتماعية الشاملة والحوار الاجتماعي.

27 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى ارتفاع حاد في حالات هجر البحارة، ولم تُسَوَّى إلا 31 حالة فقط من أصل 95 حالة في عام 2021. وبلغ عدد الحالات المبلغ عنها في عام 2022 حتى تاريخ إعداد هذا التقرير 46 حالة بالفعل. ودُعيت الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية إلى التصديق على اتفاقية العمل البحري لعام 2006 وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وتنفيذها، من أجل التصدي لتلك التحديات. وأقرت اللجنة القانونية للمنظمة البحرية الدولية أيضا مبادئ توجيهية لسلطات كل من دولة الميناء ودولة العلم بشأن كيفية التعامل مع حالات هجر البحارة.

28 - واعتمدت لجنة ثلاثية خاصة تابعة لمنظمة العمل الدولية قرارات متعلقة بلفاحات البحارة ضد كوفيد-19 وتنفيذ اتفاقية العمل البحري لعام 2006 وتطبيقها عمليا أثناء الجائحة، فضلا عن ثمانية تعديلات لمدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006 بهدف تحسين ظروف المعيشة والعمل للبحارة، استنادا إلى الدروس المستفادة، بما في ذلك توفير معدات الحماية الشخصية وإعادة البحارة المهجورين إلى أوطانهم. واعتمدت اللجنة أيضا قرارات بشأن التحرش والتهمز، والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي في القطاع البحري، وسبل الانتصاف التعاقدية للبحارة، وكفالة درجة أكبر من الحماية والمساعدة للبحارة المهجورين.

29 - وشكلت اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات للنظر في جملة أمور منها مسؤوليات الأطراف في اتفاقية العمل البحري لعام 2006، فيما يتصل بحماية حقوق البحارة أثناء جائحة كوفيد-19 والاعتراف بهم بوصفهم عمالا رئيسيين. وأنشأت منظمة العمل الدولية أيضا فريقا للعمل المشترك بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على عمال النقل وسلسلة التوريد العالمية، كلفته بتحديد التحديات التي يواجهها البحارة وعمال النقل؛ وتحديد الثغرات في التوجيهات الدولية القائمة والبروتوكولات التشغيلية والتوعية بها؛ وتحديد البلدان التي ينبغي اتخاذ إجراءات محددة ومنسقة بشأنها. ووافقت اللجنة البحرية المشتركة لمنظمة العمل الدولية على رفع الحد الأدنى للأجور الأساسية للبحارة المؤهلين.

30 - واستمر التعاون بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووكالات متخصصة أخرى، لضمان سلامة وأمن البحارة والصيادين وغيرهم من العاملين في القطاعات البحرية. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم إلى مصائد الأسماك الصغيرة النطاق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك تمكين المرأة، من خلال دورات تدريبية لتنمية القدرات المتعلقة بممارسات مرحلة ما بعد الحصاد توخيا للتخفيف من آثار كوفيد-19 على أنشطة صيد الأسماك الصغيرة النطاق.

المساواة بين الجنسين وقضايا المحيطات

31 - ظلت النساء يشكلن نسبة كبيرة من القوى العاملة العالمية في قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. إلا أنهن يواجهن تحديات متزايدة في الحصول على عمل لائق ويعانين من التمييز وظروف العمل السيئة وقلة الحماية الاجتماعية. وقد اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة 10 مبادئ توجيهية لتعزيز

مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وذلك في ضوء الآثار المختلفة التي يحدثها تدهور السواحل والبحار على الرجال والنساء⁽³⁾.

32 - وتعاونت منظمة العمل الدولية مع برنامج الأغذية العالمي ورابطة الكوادر الاستشارية المعنية بالتنمية المتعددة القطاعات والمتكاملة في الجنوب من أجل دعم إقامة مجتمعات محلية قادرة على الصمود وتمكين المرأة من خلال أنشطة تجهيز الأسماك في مدغشقر. ونشرت منظمة العمل الدولية تقريراً استراتيجياً يهدف إلى زيادة إبراز عدم المساواة بين الجنسين في قطاعي صيد الأسماك وتجهيز المأكولات البحرية، وإلى معالجتها من خلال نهج تحوُّلي من المنظور الجنساني.

33 - ولمعالجة نقص تمثيل المرأة في علوم المحيطات وتيسير العمل الجماعي، أطلقت الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين مجموعة التأثير المعنية بالبحوث والمحيطات من أجل المرأة. وأجرت السلطة الدولية لقاع البحار عملية لتحديد المشاركة الجنسانية في بحوث أعماق البحار في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في إطار مشروع المرأة في بحوث أعماق البحار. وفي قطاع النقل البحري، اعتبرت المنظمة البحرية الدولية يوم 18 أيار/مايو "اليوم الدولي للنساء العاملات في القطاع البحري".

باء - الهجرة عن طريق البحر

34 - وسط القيود المستمرة المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، استمر اللاجئون والمهاجرون في اللجوء إلى الرحلات غير النظامية الخطرة عن طريق البحر بحثاً عن الحماية الدولية أو حياة أفضل، فتوفي آلاف الأفراد أو أصبحوا في عداد المفقودين. ويتعرض المهاجرون المهزبون لخطر الاتجار بهم أو اختطافهم أو إخضاعهم لمعاملة لاإنسانية ومهينة. وفي بعض المناطق، أدى عدم وجود نظام فعال للبحث والإنقاذ إلى عدم الاستجابة أو تأخيرات طويلة في النزول من السفن.

35 - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في إنشاء مسارات هجرة منتظمة وآمنة، فضلاً عن الإنزال الآمن وتنفيذ نظم دخول تراعي حماية الأشخاص الضعفاء الوافدين عن طريق البحر، مما يساعد على منع الإعادة القسرية ويحد من استخدام طرق الهجرة غير النظامية في البحر ويردع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، من خلال محافل منها المنتديات الإقليمية، مثل مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

36 - ودعت المفوضية مراراً وتكراراً إلى زيادة تنسيق عمليات البحث والإنقاذ بين الدول، لا سيما في البحر الأبيض المتوسط، وإلى أن تقدّم الدول بيانات دقيقة عن اللاجئين والمهاجرين الذين ينزلون إلى السواحل بعد إنقاذهم في البحر، فبدون تلك البيانات يظل وضع برامج محددة الأهداف أمراً صعباً. وأصدرت عدة وكالات بياناً مشتركاً تضمّن دعوة إلى مواصلة تطوير الإلزام بتسليم الأشخاص المنتشليين من البحر إلى مكان آمن، تمثيلاً مع القانون الدولي.

37 - وأطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً بشأن تعزيز الإجراءات والاستجابات عبر الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين وحماية حقوقهم في طرق هجرة متعددة. وعمل المكتب

United Nations Environment Programme, *Gender Mainstreaming in Coastal and Marine Ecosystems* (3)
Management: Principles, Case Studies and Lessons Learned (2022)

أيضا مع بنغلاديش من خلال مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما فيما يتعلق ببحر أندامان.

38 - وشمل التعاون الدولي بشأن الهجرة المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو 2022 لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. واختتم المنتدى أعماله باعتماد إعلان مرحلي (أيدته الجمعية العامة لاحقا بقرارها 266/76) يهدف، في جملة أمور، إلى وضع إجراءات وصول آمنة ويمكن التنبؤ بها لجميع المهاجرين، وتعزيز تقاسم المسؤولية عن توفير مكان آمن وفقا للقانون الدولي، ووضع إجراءات للبحث والإنقاذ بهدف رئيسي هو حماية الحق في الحياة.

سادسا - السلامة والأمن البحريان

39 - في إطار التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة من جراء جائحة كوفيد-19، بُذلت جهود لتحسين ظروف المعيشة والعمل بناءً على الدروس المستفادة. واعتمدت المنظمة البحرية الدولية إجراءات شاملة، بما في ذلك عن طريق الجمع بين القضايا المتعلقة بتغيير أطقم السفن، وبالحصول على الرعاية الطبية، والتصنيف ضمن فئة "العمال الرئيسيين"، وإعطاء البحارة الأولوية في الحصول على لقاحات كوفيد-19.

40 - وعقد مجلس المنظمة البحرية الدولية دورة استثنائية للنظر في الآثار المترتبة على النقل البحري وعلى البحارة في البحر الأسود وبحر آزوف، طلب فيها إلى لجان المنظمة البحرية الدولية تعزيز الجهود الرامية إلى دعم المتضررين من البحارة والسفن التجارية والنظر في الآثار المترتبة على تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية. وحثت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية أمانة المنظمة البحرية الدولية على مواصلة جهودها فيما يتعلق بإنشاء ممرات بحرية آمنة والإجلاء الآمن للبحارة من المنطقة المتضررة. واعتمدت أيضا إجراءات لتيسير إجلاء البحارة من منطقة الحرب.

41 - وواصلت لجنة السلامة البحرية، عقب العملية التي أجرتها لتحديد النطاق التنظيمي، العمل على وضع إطار تنظيمي للسفن السطحية البحرية الذاتية التشغيل. ووافقت على وضع صك قائم على الأهداف لتنظيم عمل هذه السفن مع تحديد عام 2025 موعدا مستهدفا للإنجاز، وأقرت خريطة طريق لوضع مدونة قائمة على الأهداف لهذه السفن.

42 - وواصلت المنظمة البحرية الدولية وضع المزيد من الأحكام الإلزامية والمبادئ التوجيهية غير الإلزامية للسفن العاملة في مياه القطب الشمالي والقطب الجنوبي، بما في ذلك النظر في تطبيق المدونة الدولية للسفن التي تعمل في المياه القطبية على السفن غير المشمولة بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974. واعتمدت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية أيضا تعديلات على الاتفاقية لتحديث النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية وتحسين الاتصالات الراديوية في المياه القطبية.

43 - واستمر العمل على منع التسجيل الاحتيالي والسجلات الاحتيالية للسفن، حيث شجعت جمعية المنظمة البحرية الدولية الدول الأعضاء على استعراض القوانين الوطنية المتعلقة بمنع جميع أشكال الاحتيال البحري وقمعها، وحثت الحكومات على اتخاذ تدابير تعاونية لمكافحة الاحتيال البحري، بسبل منها تبادل المعلومات والإبلاغ عن أسماء السفن والسجلات الضالعة في أعمال احتيالية.

44 - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعاونها مع المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية بشأن المعلومات والتوقعات والتحذيرات المنسقة والموحدة المتعلقة بالأرصاد الجوية وعلوم المحيطات توخيا للسلامة في البحر. ودعمت المنظمة الهيدروغرافية الدولية إنشاء وتعهد مواصفات منتجات البيانات البحرية القابلة للتشغيل البيئي. وركزت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان على السبل التعاونية لتقليل حوادث الاصطدام بالسفن إلى أدنى حد ممكن وعلى إنشاء قاعدة بيانات عن حوادث اصطدام السفن بالحيوانات البحرية. وبدأ منتدى جزر المحيط الهادئ العمل على إحياء دور المعرفة التقليدية في إثراء العمل المتعلق بالمحيطات، بما في ذلك السلامة البحرية، وإنشاء فريق عامل إقليمي من الخبراء معني بالمعرفة الثقافية والتقليدية. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم التوجيهات لإنشاء إطار لحماية الكابلات البحرية وتعزيز قدرتها على الصمود في شرق المحيط الهندي. وقدم المكتب كذلك المساعدة التقنية في اليمن بشأن أمن الموانئ، بما في ذلك حماية كابلات الإنترنت واستجابة خفر السواحل لتعطيل طرق التجارة البحرية العالمية.

45 - واستمرت الجهود الجارية للتصدي لمجموعة واسعة من الجرائم المرتكبة في البحر، التي تشمل القرصنة والسطو المسلح على السفن؛ وتهريب المهاجرين والمخدرات والأسلحة، بما في ذلك تهريب المواد النووية والأسلحة النارية؛ والاتجار بالأشخاص؛ والاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات والاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطيرة؛ والاتجار غير المشروع بالأنواع البحرية؛ والجرائم المتعلقة بصيد الأسماك، بما في ذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وتزويد السفن غير الشرعي بالوقود؛ وإيقاع الأضرار المتعمدة بالكابلات البحرية والبيئة البحرية. وظلت مسألة أمن المرافئ تحظى بأولوية عالية أيضا.

46 - واستمر معدل أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في الانخفاض عالميا في عام 2021. وفي النصف الأول من عام 2022، كان عدد ما وصل المكتب البحري الدولي من حوادث مبلغ عنها أقل من نظيره في النصف الأول من أي عام منذ عام 1994؛ ومع ذلك، فقد شهدت بعض المناطق زيادة في عدد الحوادث، بما في ذلك مضيق سنغافورة.

47 - واتخذ مجلس الأمن القرار 2634 (2022)، الذي أهاب فيه بالدول الأعضاء في منطقة خليج غينيا أن تجرم القرصنة والسطو المسلح في البحر بموجب قوانينها الداخلية، في جملة أمور أخرى. واتخذت جمعية المنظمة البحرية الدولية قرارا بشأن منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن والنشاط البحري غير المشروع في خليج غينيا، دعت فيه الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية إلى المساعدة في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة القرصنة في المنطقة. وفي أعقاب التحسن المستمر للوضع قبالة سواحل الصومال، انتهى في عام 2022 الإذن بمكافحة القرصنة قبالة سواحله، الوارد في قرار المجلس 2608 (2021) للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الصومال. وأوقف الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال نشاطه أيضا.

48 - واستمر التعاون الدولي للتصدي للجرائم البحرية الأخرى. وقدم المكتب التدريب وخدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية على الصعيد العالمي، بوسائل منها عقد حوارات بشأن إنفاذ القانون البحري في جنوب شرق آسيا ودعم منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية. ودعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الجهود المشتركة التي تبذلها المؤسسات الإقليمية من أجل السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وأطلقت كيانات الأمم المتحدة كذلك آلية تشاورية لمعالجة مسألة

الأمن البحري في المنطقة. وقدمت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدعم إلى البلدان الأعضاء في تنسيق التحقيقات وتيسير تبادل المعلومات فيما يتعلق باختطاف البحارة في خليج غينيا.

49 - وواصلت عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي حماية سفن برنامج الأغذية العالمي وغيرها من السفن المعرضة للخطر قبالة سواحل الصومال. وواصلت كذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم تنشيط لجنة التنسيق البحري الوطنية للصومال.

سابعاً - تغير المناخ والمحيط

50 - لا يزال المحيط يمتص الغالبية العظمى من الحرارة الزائدة المتراكمة في النظام المناخي نتيجة لزيادة تركيزات غازات الدفيئة، فضلاً عن نسبة كبيرة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ، مما يساعد على إبطاء تغير المناخ، ولكنه يؤدي أيضاً إلى احترار المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتناقص الأكسجين والتحمض. فقد سُجلت أعلى درجات حرارة على الإطلاق في السنوات السبع الماضية، حيث وصل كل من المحتوى الحراري للمحيطات ومتوسط مستوى سطح البحر عالمياً إلى أعلى قيمهما المسجلة في عام 2021، في حين يظل تحمض المحيطات في ازدياد.

51 - وقد أفادت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن تغير المناخ يسبب أضراراً جسيمة وخسائر متزايدة لا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية والمحيطية، تجاوز نطاقها وشدتها التقديرات السابقة. ولوحظ حدوث تدهور واسع النطاق في هيكل النظام الإيكولوجي ووظيفته ومرونته وقدرته الطبيعية على التكيف، فضلاً عن حدوث تحولات في التوقيت الموسمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية ضارة، إضافةً إلى زيادة في الظواهر الجوية القصوى، والآثار الضارة على إنتاج الأغذية في المحيطات، والخسائر المحلية في الأنواع، وحوادث النفوق الجماعي.

52 - وتزايد إقرار الدول بأهمية الصلة بين تغير المناخ والمحيطات. فقد أبرز الإعلان السياسي الصادر في ختام مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة الآثار المقلقة لتغير المناخ على المحيطات والحياة البحرية وأهمية تنفيذ اتفاق باريس للحد من المخاطر والآثار بدرجة كبيرة والمساعدة على ضمان صحة المحيطات وإنتاجيتها واستخدامها المستدام وقدرتها على الصمود (قرار الجمعية العامة 296/76، المرفق). وقطعت الدول وغيرها من الجهات المعنية عدداً كبيراً من الالتزامات الطوعية المتصلة بتغير المناخ، من خلال محافل منها حوار تفاعلي مكرس للتقليل إلى أدنى حد من تحمض المحيطات وتناقص الأكسجين واحترار المحيطات والتصدي لهذه الظواهر.

53 - وفي ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة والعشرين المعقودة في عام 2021، عملت الدول على إدماج العمل القائم على المحيطات في عمليات الاتفاقية الإطارية وتعزيزه، بسبل منها الدعوة إلى إجراء حوار سنوي بشأن المحيطات وتغير المناخ. وقد ركز الحوار السنوي لعام 2022 على تعزيز وتكامل الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمحيطات والمناخ، وتيسير إيجاد الحلول لقضايا المحيطات والمناخ، وتحسين الروابط المؤسسية. واعترافاً بأهمية مواصلة رصد وفهم آثار تغير المناخ والفرص المتاحة فيما يتعلق به، وُجّهت نداءات لتعزيز الدعم المقدم إلى نظم رصد المحيطات.

54 - وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار الضرر، لا بد من حدوث زيادة كبيرة في مستوى طموح المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس من أجل حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية. ومن شأن زيادة تدابير تخفيف آثار الضرر المتصلة بالمحيطات، المتضمنة بالفعل في العديد من هذه المساهمات، أن تساعد في سد الفجوة وتوفير فرصا اقتصادية مهمة.

55 - ودعما لجهود التخفيف من آثار الضرر، شرعت المنظمة البحرية الدولية في تنقيح استراتيجيتها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النقل البحري من أجل اعتمادها المحتمل بحلول عام 2023. واعتمدت المنظمة البحرية الدولية أيضا قرارا بشأن الكربون الأسود في منطقة القطب الشمالي، يحث على الاستخدام الطوعي لوقود بديل أنظف أو نظم أنظف لدفع السفن. وأبلغ أيضا عن مشاريع تتعلق بالنظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق وبتحمض المحيطات.

56 - وفيما يتعلق بالتكيف، أصدر فريق الخبراء المعني بالمحيطات لبرنامج عمل نيروبي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تقارير عن التكيف الساحلي والحلول القائمة على الطبيعة وتعزيز قدرة المحيطات والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود. وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) العمل بشأن آثار تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى على الموانئ البحرية وغيرها من البنى الأساسية الحيوية للنقل الساحلي بهدف المساعدة في وضع تدابير استجابة تكيفية. واتخذ كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) إجراءات متنوعة لتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك قدرة المجتمعات الساحلية الهشة على الصمود، وفيما يتعلق بتكنولوجيات التصدي لآثار تغير المناخ. وتناولت مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية الصلة بين قابلية التأثر بتغير المناخ والفقر. ومن خلال بناء القدرات والبحوث وتقديم الخبرة التقنية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأدوات والتقنيات النووية والتقنيات المستمدة من الطاقة النووية، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة الدول على التصدي لآثار تغير المناخ والمحيطات، بما في ذلك تحمض المحيطات وتناقص الأكسجين فيها وارتفاع مستوى سطح البحر. ووضعت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مبادئ توجيهية لدراسة آثار تغير المناخ على تكاثر الطحالب الضارة.

57 - وفيما يتعلق بالتمويل، أبرزت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الحاجة إلى تعبئة مصادر التمويل العامة والخاصة والابتكارية من أجل الاستفادة مما تتطوي عليه الأنشطة الساحلية والمحيطية من إمكانات متعلقة بالتخفيف من آثار الضرر والتكيف معه، ومن أجل زيادة الدعم المالي والتقني المقدم إلى البلدان النامية. ويقدر الأونكتاد أن تكاليف التكيف في البلدان النامية تزيد بمقدار 5 إلى 10 مرات عن التمويل المتاح حاليا لإجراءات التكيف وأن الفجوة آخذة في الاتساع. ولا تزال زيادة تمويل إجراءات التكيف على وجه الاستعجال تمثل ضرورة للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو ما اعترف به ميثاق غلاسكو للمناخ وأكدته مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

ثامنا - استدامة المحيطات

58 - ما زالت صحة المحيطات في تراجع نتيجة لعوامل منها زيادة تحمض المحيطات وفقرت المغذيات والتلوث بالمواد البلاستيكية، مما يعرض أكبر نظام إيكولوجي في الكوكب للخطر ويؤثر على سبل عيش

بلايين البشر. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية تستمد جذورها من العلم والتكنولوجيا والابتكار للعدول عن ذلك الاتجاه وتحقيق استدامة المحيطات، بسبل منها إنشاء اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات تحقق توازنا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية. ومن خلال الدفع بالحلول القائمة على الطبيعة، يمكن أن تضمن النهج القائمة على النظم الإيكولوجية التعافي من جائحة كوفيد-19 تعافيا مستداما وشاملا للجميع ومرنا بيئيا، بسبل منها تنفيذ نهج قائم على الترابط بين المصدر والبحر يتناول الروابط بين النظم الإيكولوجية البرية والمائية والساحلية والبحرية مباشرة من أجل دعم الإدارة الشاملة للموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.

59 - ولا تزال استدامة المحيطات محور تركيز الالتزامات العالمية لتحقيق خطة عام 2030، على نحو ما ورد في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والمنتهى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030". واستمر كذلك الاسترشاد بموضوع استدامة المحيطات في تنفيذ عقد المحيطات، كما ظلت استدامة المحيطات محور تركيز رئيسيا في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية ووضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

60 - واستمرت الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة المحيطات على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق وضع وتنفيذ أطر تنظيمية واستراتيجيات وخطط عمل وأدوات، وتعزيز التجارة المستدامة في السلع والخدمات المتصلة بالمحيطات، والنهوض بالمعارف العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتعزيز التعاون والتنسيق والشراكات، وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وتعبئة الموارد، وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية وتمكين المرأة، فضلا عن تنفيذ القانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة.

61 - ولكن، كما هو موضح في تقرير حالة المحيطات لعام 2022، فإن الفهم الكمي للمحيط يشوبه قصور كبير، والمعرفة الحالية غير كافية للاسترشاد بها على نحو فعال في إيجاد حلول للقضايا المتعلقة بالمحيطات. ولا بد من بذل مزيد من الجهود من أجل جملة أمور منها الإبلاغ عن النتائج المتعلقة بنقص المعرفة الكمية بشأن المحيطات، والترويج لعقد المحيطات بوصفه المنبر الرئيسي لإحداث تحول في علوم المحيطات، ودعم التخطيط والإدارة المستدامين للمحيطات، وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات.

62 - ولا يزال العديد من الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يواجه تحديات في تعزيز وسائل التنفيذ وفي إقامة الشراكات من أجل استدامة المحيطات. ولا يزال عدم كفاية التمويل والاستثمارات من أجل إنشاء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات يشكل تحديا رئيسيا. ونظرا للقيود المالية وارتفاع مستويات الديون الخارجية، التي تفاقم خلال جائحة كوفيد-19، فضلا عن الثغرات في القدرات التقنية، لا يزال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا يواجه تحديات في الحصول على التمويل، بما في ذلك الحصول على التمويل من أسواق رأس المال الدولية. ولا يزال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يواجه قيودا في الحصول على التمويل الإنمائي بشروط ميسرة، بسبب استخدام الدخل القومي الإجمالي كأساس لتخصيص التمويل الميسر، وهو غير كاف للتعبير عن أوجه ضعف تلك الدول. وثمة حاجة إلى إيجاد حلول قائمة على التمويل الابتكاري،

لأغراض منها الاستفادة من التمويل الخاص والخيري، فضلاً عن أدوات التمويل المختلط، مثل التأمين ضد المخاطر ومبادلة الدين والسندات الزرقاء.

63 - وقد اتخذت خطوات للتصدي لهذه التحديات، من خلال جهات منها الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يمكن أن يساعد على تيسير الحصول على تمويل بشروط ميسرة لإنشاء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات. وأسفر مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أيضاً عن التزامات متعلقة باستكشاف وتطوير وتعزيز إيجاد حلول تمويلية مبتكرة لدفع التحول إلى اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات وتجاوز العقبات الماثلة أمام الحصول على التمويل.

ألف - زيادة المعرفة بعلوم وتكنولوجيا البحار وفهمها وإشاعتها

64 - على نحو ما أبرز في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، المعقود تحت عنوان "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف 14: التقييم والشراكات والحلول"، فإن علوم المحيطات واتخاذ القرارات على أساس علمي، فضلاً عن الحاجة إلى زيادة تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات، أمور حاسمة الأهمية لحفظ المحيطات ومواردها وتنميتها المستدامة.

65 - وقد أحرز تقدم كبير في تحقيق رؤية عقد المحيطات، حيث أقر 43 برنامجاً و 146 مشروعاً و 51 مساهمة بوصفها إجراءات متصلة بالعقد. وأنشئت خمسة مراكز تعاونية متصلة بعقد المحيطات لتقديم الدعم التنسيق، وفُعل كل من المجلس الاستشاري لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة و 28 لجنة وطنية معنية بالعقد. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت ست فرق عمل بدور الشركاء المنظمين من أجل وضع الخطط والبرامج الإقليمية وتنفيذها. وأطلقت أيضاً خريطة طريق لعقد المحيطات في أفريقيا واستمر العمل مع الجهات المعنية.

66 - وخلال الاجتماع الثاني والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، المعقود بشأن موضوع "رصد المحيطات"، شددت الوفود على الحاجة إلى التعاون والتأزر على جميع المستويات للتغلب على الفجوات في القدرات، وإلى إتاحة البيانات على نطاق واسع، وتشجيع أنشطة تبادل البيانات.

67 - وفي إطار النظام العالمي لرصد المحيط، الذي يتألف من أكثر من 900 منصة لرصد المحيط في 12 شبكة عالمية، استؤنف تشغيل الشبكات المتأثرة بجائحة كوفيد-19، وإن كان ذلك على نطاق أضيق. وعُقدت حلقة عمل للتصميم المشترك مع مجتمعات الرصد والنمذجة وأصحاب المصلحة الرئيسيين من المستعملين. وقرر المجلس التنفيذي للجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات في حزيران/يونيه 2022 أن المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن الخبرات المتعلقة بعمليات الرصد المستمرة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية ينبغي جمعها ورفع تقارير بها إلى جمعية اللجنة في عام 2023.

68 - واتخذت إجراءات محددة لإجراء مزيد من البحوث بشأن تجمض المحيطات، وتناقص الأكسجين، والصلة بين المحيطات والكربون الأزرق، وتكاثر الطحالب الضارة، والأنواع البحرية الغازية، والتلوث البحري، بما في ذلك القمامة البحرية، والأنواع والنظم الإيكولوجية البحرية، وقياس الأعماق، وعلم المحيطات، ولتعزيز

عمليات رصد المحيطات الإقليمية والوطنية بصفة أعم، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر. وُجِّعت أيضاً بيانات جديدة للمؤشرين 14-3-1 (قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات) و 14-أ-1 (نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية) المدرجين تحت أهداف التنمية المستدامة، في حين جرى تقييم البيانات المتعلقة بالمؤشر 14-4-1 (نسبة الأرصد السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا) وتقديم تقرير عنها في عام 2022. واستمر جمع البيانات تحت رعاية مختلف الاتفاقيات، إلى جانب تشجيع نقل التكنولوجيا في بعض الحالات.

69 - وتبذل جهود لتحسين إدارة البيانات وتبادلها. وتضم شبكة برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية 93 مركزاً وطنياً للبيانات، في حين شهد نظام المعلومات الخاص بالتنوع البيولوجي للمحيطات زيادة هائلة في سجلات بياناته، التي تحتوي على ما يقرب من 100 مليون حالة مستمدة من 4 000 مجموعة بيانات. وقد أُقرت سياسة البيانات الموحدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتتطلب من الدول الأعضاء في المنظمة إتاحة بعض بيانات رصد المحيطات مجاناً. واستمر العمل على توحيد الأطر الهيدروغرافية وتصنيف أعماق البحار. وأطلقت السلطة الدولية لقاع البحار مبادرة لتعزيز الفهم العلمي للنظم الإيكولوجية لأعماق البحار في المنطقة، من خلال تبادل المعارف. وأقرت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات بأهمية الرصد العلمي وتوفير نظم كابلات بحرية موثوقة للاتصالات السلكية واللاسلكية فيما يتعلق بتغير المناخ ورصد الزلازل.

70 - واستمرت الأنشطة الرامية إلى تعزيز التقييم العلمي المنتظم لحالة البيئة البحرية وإلى توطيد الأساس العلمي لتقرير السياسات. وبدأت الدورة الثالثة من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (2021-2025)، جولتها الأولى من حلقات عمل إقليمية تستهدف إثراء عمليتي تحديد النطاق وإعداد موجزات مشروحة للتقييمات التي يتعين إنتاجها، وجمع البيانات الإقليمية، وزيادة الوعي، وتوفير المعلومات للمجتمع العلمي وإثارة اهتمامه بالمساهمة في صياغة التقييمات. وبدأت أيضاً جولة أولى منفصلة لحلقات العمل الإقليمية الرامية إلى تعزيز التفاعل بين علوم المحيطات وسياساتها. وستوضع الصيغة النهائية لأربع وثائق موجزة لمقرري السياسات استناداً إلى *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* خلال الاجتماع السادس عشر للفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وستركز تلك الوثائق على تغير المناخ، والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، والتنوع البيولوجي البحري.

71 - وقد صدرت النسخة التجريبية الأولى من *تقرير حالة المحيطات* للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في عام 2022، مكملاً لعملية التقييم العالمي للمحيطات في توفير معلومات يسهل الوصول إليها عن حالة المحيطات وإدارتها.

باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام

72 - على الرغم من الالتزامات العالمية الواردة في خطة عام 2030 فيما يتعلق باستدامة الأرصد السمكية، استمرت حالة الأرصد السمكية في التدهور عالمياً، حيث بلغت نسبة صيد الأرصد السمكية بمستويات غير مستدامة بيولوجياً 35,4 في المائة في عام 2019، صعوداً من 34,6 في المائة في عام

2017⁽⁴⁾. ولا بد من بذل جهود إضافية عاجلة لضمان استدامة الأرصدة السمكية على المدى البعيد، حيث إن إعادة تكوين الأرصدة السمكية المستغلة استغلالاً مفرطاً يمكن أن يزيد إنتاج مصائد الأسماك البحرية الطبيعية بمقدار 16,5 مليون طن ويسهم في الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي ورفاه المجتمعات الساحلية.

73 - وأشارت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن التقييم العلمي والإدارة المكثفة للأرصدة السمكية على الصعيدين الإقليمي والوطني قد أفضيا، في المتوسط، إلى زيادة مستويات وفرة الأرصدة السمكية أو بقائها عند المستويات المستهدفة المقترحة، مما يبرز الحاجة إلى تكرار وإعادة تكييف تلك السياسات والأنظمة الناجحة في مصائد الأسماك التي لم تدار إدارة مستدامة وإلى إنشاء آليات مبتكرة لتعزيز الاستغلال المستدام والحفظ⁽⁵⁾.

74 - وقد اتخذت طائفة واسعة من الإجراءات لتحسين إدارة مصائد الأسماك على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي سياق السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية، ركزت بعض الأنشطة على صيد الأسماك على نطاق صغير وصيد الأسماك الحرفي. ولا يزال البعد الإنساني لصيد الأسماك ومصائد الأسماك يشكل شاعلاً رئيسياً أيضاً، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19. ووضعت كذلك مشروع مبادئ توجيهية تقنية لتنظيم ورصد النقل العابر في المشاورة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية للنقل العابر، التي عقدت في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022، لتتضمن فيها لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في أيلول/سبتمبر 2022.

75 - ونظرت الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، وكانت بمثابة اجتماع تحضيرية لاستئناف المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. وستشكل حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين عقدت في آب/أغسطس 2022 أساساً تسترشد به الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مواصلة استعراض الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك للتصدي لآثار صيد الأسماك في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على الأجل الطويل⁽⁶⁾.

76 - وفيما يتعلق بإعانات مصائد الأسماك، فباعتدال منظمة التجارة العالمية للاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك في حزيران/يونيه 2022، أصبح المجتمع الدولي أقرب إلى الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في الغاية 14-6 من الغايات المتصلة بخطة عام 2030. وسيكون للضوابط الجديدة المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك آثار إيجابية على استدامة الأرصدة السمكية ومصائد الأسماك البحرية عن طريق الحد من الإعانات المقدمة لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وصيد الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، وصيد الأرصدة السمكية غير المنظمة في أعالي البحار. وستواصل منظمة التجارة العالمية المفاوضات بشأن المسائل المعلقة، لكي تقدم في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة

(4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2022: نحو التحول الأزرق (روما، 2022).

(5) المرجع نفسه. وانظر أيضاً: Ray Hilborn and others, "Effective fisheries management instrumental in improving fish stock status", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 117, No. 4 (January 2020).

(6) انظر: https://www.un.org/depts/los/bottom_fishing_workshop.htm.

العالمية توصيات بشأن أحكام إضافية من شأنها أن تتيح التوصل إلى اتفاق شامل بشأن إعانات مصائد الأسماك، بما في ذلك فرض مزيد من الضوابط على الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك.

جيم - حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام

77 - أعلن مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أن المحيطات تواجه "حالة طوارئ عالمية" وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية لوقف فقدان التنوع البيولوجي البحري وتدهور النظم الإيكولوجية وعكس مسارهما، ولحماية صحة المحيطات واستعادتها.

78 - وعلى الصعيد العالمي، عقدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً للجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بحلول عام 2024 يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما يشمل البيئة البحرية، ومن ثم التصدي لأحد أكثر مصادر التلوث إلحاحاً في المحيطات. وعقد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية اجتماعه الأول لبدء الأعمال التحضيرية لعمل اللجنة.

79 - وشملت المبادرات ذات الصلة بياناً وزارياً لمنظمة التجارة العالمية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية وتجارة البلاستيك المستدامة بيئياً، وإطلاق أداة المدن الحكيمة في مجال إدارة النفايات (Waste Wise Cities) التابعة لموئل الأمم المتحدة لتحديد مصادر تسرب البلاستيك من سلاسل إدارة النفايات الصلبة الحضرية، ونشر تقارير أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية، ومبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالتكنولوجيا النووية لمراقبة التلوث بالمواد البلاستيكية والرامية إلى إدماج التقنيات النووية في جهود مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية. وجرى اعتماد أو تعديل أو العمل على وضع استراتيجيات مختلفة وخطط عمل إقليمية ووطنية تتعلق بالبيئة البحرية، بما في ذلك القمامة البحرية.

80 - وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، التزمت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات والحد من إطلاقها، بما في ذلك في المياه. واعتمدت مبادئ توجيهية تقنية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات في إطار اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

81 - وعُدل البروتوكول الملحقان بكل من اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق فيما يتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر البحرية والبرية والتخلص التدريجي من بعض المنتجات المضاف إليها الزئبق بحلول عام 2025، على التوالي. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصناديق الدولية للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي المساعدة التقنية فيما يتعلق بانسكاب الزيت والمواد الكيميائية في مختلف المناطق، في حين يجري أصحاب المصلحة المعنيون مشاورات دولية بشأن إطلاق مياه الصرف الصحي النووية المعالجة في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي. وواصلت الأمم المتحدة جهودها لجمع التبرعات من أجل تنفيذ خطة عمليات بتنسيق من الأمم المتحدة لمعالجة الأضرار البيئية المحتملة للنفط المخزن على متن وحدة التخزين والتفريغ العائمة صافر قبالة سواحل اليمن. وواصلت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان العمل على معالجة أثر التلوث على الحيتانيات.

82 - وفيما يتعلق تحديدًا بآثار النقل البحري على البيئة البحرية، صُنفت المنظمة البحرية الدولية البحر الأبيض المتوسط منطقةً لمراقبة الانبعاثات وأقرّت تعديلات مقترحة للمرفق السادس (منع تلوث الهواء من السفن) للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، بهدف فرض قيود أكثر صرامة على انبعاثات أكسيد الكبريت على متن السفن اعتبارًا من عام 2025. وأدخلت تعديلات على بروتوكول اتفاقية برشلونة لمنع التلوث في البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات أو الحرق في البحر والقضاء عليه. وفي حزيران/يونيه 2022، دخلت حيز النفاذ التعديلات على الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام 2004، التي تنص على إلزامية التكليف بإجراء اختبار لأنظمة إدارة مياه الصابورة.

83 - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري، استمرت المفاوضات في المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونًا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، حيث عُقدت دورتان في آذار/مارس وآب/أغسطس 2022، وستُستأنف في موعد يُحدد لاحقًا. واستمرت المناقشات أيضًا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستغلاله على نحو مستدام وبشأن المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى عمل متواصل فيما بين الدورات فيما يتعلق بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الذي يتوقع اعتماده خلال الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في كانون الأول/ديسمبر 2022.

84 - ولا تزال النظم الإيكولوجية الساحلية محل اهتمام، بما في ذلك أشجار المانغروف والمستنقعات المالحة ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، فضلًا عن الأنواع البحرية المهاجرة والأنواع البحرية الغازية. وأدى القلق المتزايد بشأن حالة حفظ بعض الأنواع البحرية، بما في ذلك أسماك القرش وسمك الطبق وخيار البحر، إلى إدراجها في تذييلات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

85 - واستمرت الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ مختلف أدوات الإدارة، مثل الخطط المستدامة للمحيطات، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية والنهج التحوطية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعامل مع مصائد الأسماك. وتزايد الترويج لخطيط الحيز البحري بوصفه أداة للاستخدام المستدام للمحيطات، لأغراض منها مراعاة المسائل العابرة للحدود.

86 - واستمر استخدام الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، مع تقديم مقترحات ومبادرات للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ترمي إلى تضمينه هدفًا يتمثل في حفظ 30 في المائة من مناطق المحيطات بحلول عام 2030. وعلى الصعيد الإقليمي، حددت اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي منطقة بحرية محمية جديدة تغطي تيار شمال الأطلسي وجبل إيفلانوف البحري من أجل حماية الطيور البحرية. وفي إطار استعراض تنفيذ الخطة الإقليمية للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون، أقرّ مجلس السلطة الدولية لقاع البحار اعتبار أربع مناطق إضافية مناطق ذات أهمية بيئية خاصة. وصدر أيضًا مشروع خطة إقليمية للإدارة البيئية لشمال مرتفع وسط المحيط الأطلسي.

تاسعا - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك من خلال نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات

87 - استمرت الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق على جميع المستويات. واستضافت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مناسبة جانبية رفيعة المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من أجل جملة أمور منها عرض الحالات الناجحة للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، بما في ذلك بشأن علوم المحيطات ورصدها، وتغير المناخ، وإعانات مصائد الأسماك الضارة، ورفاه البحارة، وبناء القدرات؛ وتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يضطلع به التعاون والتنسيق في الاستفادة من الموارد والخبرات؛ وتوجيه الانتباه إلى بعض التحديات، بما في ذلك ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وقلة الموارد اللازمة للتعاون فيما بين الوكالات⁽⁷⁾. وواصلت الشبكة أيضا عقد اجتماعات منتظمة، لأغراض منها مناقشة واعتماد برنامج عملها لعام 2022، ونشرت معلومات بشأن الأنشطة وفرص التعاون.

88 - وقدم أعضاء الشبكة دعما نشطا للعمليات المتصلة بالمحيطات، مثل عقد المحيطات، بما في ذلك بوصفهم أعضاء في المجلس الاستشاري للعقد، والاجتماع الثاني والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية، والحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، تعهدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالتزام طوعي بصدد "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الذكرى الأربعين: النجاحات والآفاق المستقبلية".

89 - وشارك المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات، في إطار تعاون وثيق مع الدول الأعضاء، في المناسبات الرفيعة المستوى وغيرها من المناسبات المتصلة بالمحيطات من أجل تعزيز تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق غاياته. ونقل المبعوث الخاص للأمين العام رسائل تتمحور، في جملة أمور، حول تسليط الضوء على الترابط بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور صحة المحيطات، وتشجيع نجاح مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14. وبصفته رئيسا مشاركا في فريق العمل المكون من أصحاب المصلحة المسمى أصدقاء المحيطات، ساهم المبعوث الخاص في حملات الفريق المتعلقة بإلغاء إعانات مصائد الأسماك الضارة، وخضرة عمليات النقل البحري، والطاقة البحرية المتجددة، ومبادرة الكربون الأزرق، ومكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، ووضع حد لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالهدف 14.

90 - وجرى تعزيز التعاون والتنسيق بشأن قضايا المحيطات فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والدول والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وعلى أساس شامل لعدة قطاعات في كثير من الأحيان، في مجالات منها ما يتعلق بالموارد البحرية الحية، والقمامة البحرية مثل المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، والنقل البحري المتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، وتخطيط الحيز البحري، واستخدام الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، والوقاية من حالات الطوارئ والاستجابة لها، والاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات. وأحرز تقدم أيضا في تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالنهوض بعلوم المحيطات، في مجالات منها تعبئة سلسلة القيمة المتصلة ببيانات

(7) انظر: www.unoceans.org/activities/en.

المحيطات، ومعالجة البعد الإنساني لإدارة المحيطات، مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ورفاه عمال البحر وحماية اللاجئين والمهاجرين في البحر.

91 - وفي مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، سُلط الضوء على أهمية التعاون الدولي والشراكات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار، وقُطعت التزامات بتعزيز التعاون على جميع المستويات وإقامة شراكات فعالة، بما في ذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات والشراكات العلمية. ودعت الوفود أيضا إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، دعما لتنفيذ الهدف 14.

92 - وأجرى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة استعراضا متعمقا لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الأهداف 4 و 5 و 15 و 17. وشدّد الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل متعمّد التخصصات وشامل لعدة قطاعات إزاء إدارة المحيطات، وإلى تعزيز التعاون والتنسيق واتساق السياسات على جميع المستويات من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وشجعت الجهات الفاعلة ذات الصلة على تحسين معالجة أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات فيما بين أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها اتباع نهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، وغيرها.

عاشرا - بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول

93 - نُفذت مجموعة واسعة من مبادرات بناء القدرات من أجل مساعدة الدول النامية في إدارة أنشطة وموارد وحيز المحيطات بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة.

94 - وقدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية المعلومات والمشورة والمساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات المعنية من خلال برامجها لبناء القدرات، بما في ذلك مشاريع المساعدة التقنية والزمالات والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية⁽⁸⁾. واستؤنفت بعض الأنشطة بالحضور الشخصي مع رفع القيود المتصلة بكوفيد-19، في حين نُظمت برامج أخرى افتراضيا لضمان تقديم المساعدة الفعالة القائمة على الاحتياجات إلى الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

95 - وواصلت الشعبة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات المتعلقة بتنفيذها وفي تشجيع اقتصادات المحيطات المعززة والمستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق مراعاة القيود الناجمة عن الجائحة⁽⁹⁾. وشاركت أيضا في تيسير عدة حلقات عمل،

(8) انظر: www.un.org/oceancapacity و www.un.org/Depts/los/general_assembly/documents/DOALOS.ListActivities1Sep202131Aug2022.pdf

(9) انظر: www.un.org/oceancapacity/norway للحصول على معلومات إضافية، بما في ذلك المساعدة المتاحة من خلال أنشطة المشروع.

بالاشتراك مع الأونكتاد، لمساعدة بريادوس وبلير وكوستاريا على تطوير استراتيجيات اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات وتحقيق منافع اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

96 - وواصلت الشعبة أيضا المساهمة في تطوير وتنفيذ برنامج البنك الدولي PROBLUE، بوسائل منها تقديم دورات تدريبية على الإنترنت في مجال إدارة المحيطات، بالشراكة مع كلية الحقوق بجامعة ملبورن، ومركز دراسات قانون البحار والمحيطات بجامعة نانت، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ونظمت الشعبة أيضا، بمساعدة المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناسبة تدريبية بالحضور الشخصي في المملكة العربية السعودية من أجل بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، مع التركيز على موضوعي الحدود البحرية وتسوية المنازعات.

97 - وواصلت الشعبة إدارة تسعة من صناديق التبرعات الاستثمارية لمساعدة الدول النامية على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات المتعلقة بتنفيذها، وعلى المشاركة في الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالمحيطات، وتسوية المنازعات من خلال المحكمة الدولية لقانون البحار⁽¹⁰⁾.

98 - وواصلت السلطة الدولية لقاع البحار برامجها لتنمية القدرات والتدريب بشأن قضايا أعماق البحار، بما في ذلك من خلال حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل، وبرنامج للزمالات والتدريب الداخلي، وإنشاء منصة للتعليم الإلكتروني. وأنشأت المحكمة الدولية لقانون البحار برنامجا للموظفين الفنيين المبتدئين متعلقا بتسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الزمالات

99 - على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، واصلت الشعبة تنفيذ أنشطتها التدريبية بنجاح في عام 2021، وإن كان ذلك في شكل افتراضي، ثم استأنفت أنشطة التدريب بالحضور الشخصي في عام 2022. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، قدمت برنامجا تدريبيا عبر الإنترنت لتعزيز القدرات في سياق المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقُدمت منحة زمالة الاحتياجات الملحة ومنحة الزمالة المواضيعية للفترة 2020/2021، التي تنظم بالاشتراك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون وتحظى بتقدير كبير، في إطار مختلط وبعد تأجيل أولي، حيث قُدم التدريب والإشراف عبر الإنترنت في النصف الثاني من عام 2021 ثم أُجريت أنشطة بالحضور الشخصي في حزيران/يونيه 2022. وقُدمت منحة زمالة عام 2022 المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون ومنحة زمالة الاحتياجات الاستراتيجية بالحضور الشخصي في آذار/مارس 2022 وآب/أغسطس 2022 على التوالي. وتأجل تنفيذ زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، بسبب جائحة كوفيد-19، وكان من المتوقع استئنافها في عام 2023⁽¹¹⁾.

(10) انظر: www.un.org/Depts/los/general_assembly/SGReportTrust و www.un.org/oceancapacity/tf/Funds1August202131July2022.pdf

(11) منذ عام 2004، وفي سياق برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون، قُدم التدريب إلى 173 فردا (90 رجلا و 83 امرأة) من 74 بلدا. ومنذ عام 2018، في إطار برنامج المحيطات المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون، قُدم التدريب إلى 15 شخصا من الحاصلين على زمالات الاحتياجات الحرجة (6 رجال و 9 نساء) و 34 شخصا من الحاصلين على زمالات مواضيعية (17 رجلا و 17 امرأة)، وتلقى 181 مندوبا (87 رجلا و 94 امرأة) تدريبا بشأن المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي حين أن برنامج المحيطات المستدامة انتهى في عام 2021، فقد استمرت زمالة الاحتياجات الحرجة (التي أعيدت تسميتها إلى زمالة الاحتياجات الاستراتيجية) في عام 2022. وقد أكمل ما مجموعه 33 فردا (18 رجلا و 15 امرأة) من 30 بلدا ناميا زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار منذ إنشائها في عام 1986.

100 - وبصفة عامة، تتميز هذه الزمالات بنطاقها الجغرافي الواسع، حيث يشارك عدد كبير من الزملاء من أقل البلدان نمواً (25 في المائة)، والبلدان النامية غير الساحلية (3 في المائة)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (24 في المائة) في المنحتين المشتركتين بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الالتزام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في كل برنامج من برامج الزمالات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون التي نفذت على مر السنين، وإلى العدد المتزايد من النساء اللاتي يحصلن على الزمالة (44 في المائة في العقد الأول من التنفيذ، 2004-2014، و 51 في المائة في العقد الثاني حتى الآن). أما بالنسبة لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، فقد كفلت التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء طوال ما يقرب من 40 عاماً منذ إنشائها.

حادي عشر - الاستنتاجات

101 - إن المحيطات العالمية في حالة طوارئ ناجمة عن الأثر التراكمي لعقود من الأنشطة البشرية غير المستدامة والآثار البشرية المنشأ، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث البحري والاستغلال المفرط للموارد. وتستدعي الحاجة اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة وزيادة الطموح والابتكار على جميع المستويات لتحسين صحة المحيطات ونظمها الإيكولوجية وإنتاجيتها واستخدامها المستدام وقدرتها على الصمود، ولتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

102 - ويمكن تحقيق فرص اقتصادية كبيرة من خلال الاستثمار في الحلول القائمة على المحيطات والطبيعة، بما في ذلك البنى الأساسية الساحلية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، والطاقة المتجددة القائمة على المحيطات، والنقل البحري المستدام، واستعادة النظم الإيكولوجية الساحلية وحفظها، وتنفيذ تدابير الحفاظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإنشاء نظام إنذار مبكر عالمي النطاق. ويجري اتخاذ خطوات مشجعة، بما في ذلك من خلال الاعتراف المتزايد بالصلة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي.

103 - ويشكل اتخاذ القرارات على أساس علمي وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات عنصرين حاسمين في استدامة المحيطات. واستناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وعقد المحيطات، ستساعد زيادة العلم والابتكار على فهم التحديات المتعلقة بالمحيطات والدفع بإجراءات عالمية جديدة في مجال المحيطات، بوسائل منها الشراكات الخاصة والعامة التي تدعم بحوث المحيطات وإدارتها المستدامة.

104 - ولا بد من بذل جهود عاجلة للتصدي للتحديات التي تواجهها الدول النامية. ويمثل بناء القدرات، وتطوير الشراكات الرامية إلى إنشاء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، وتوفير التمويل الكافي والمستدام أموراً أساسية لدعم الإجراءات الطموحة. ويلزم إيجاد حلول تمويلية مبتكرة وتذليل العقبات الماثلة أمام الاستفادة من التمويل المتاح.

105 - وعلى الرغم من وجود مبادرات تهدف حالياً إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل سلامة اللاجئين والمهاجرين الذين ينتقلون عن طريق البحر، فلا بد من بذل مزيد من الجهود المتضافرة لضمان حمايتهم، بسبل منها تنفيذ ترتيبات كافية وفعالة للبحث والإنقاذ وكفالة الإنزال الآمن.

106 - وإلى جانب تلك الجهود، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق لتعزيز توفير مسارات منتظمة وآمنة للهجرة عند نقاط الدخول وعلى طول طرق الهجرة لمساعدة الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم ضحايا الاتجار والأطفال غير المصحوبين بذويهم، فضلا عن اللاجئين الذين يحتاجون إلى حماية دولية. ويلزم تعزيز التوعية ونشر المعلومات لفائدة اللاجئين والمهاجرين.

107 - وتساعد الجهود المتضافرة والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية على حماية البحارة وعمال النقل وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم. ولا يزال ضمان اتباع نهج عالمي ومتكامل إزاء تلك التحديات، بسبل منها تعزيز التعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات، أمرا حيويا.

108 - ويتطلب التدهور المستمر في حالة الأرصد السميكية أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة، تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في خطة عام 2030. ويمثل الاتفاق الجديد لمنظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك تطورا مبشرا؛ إلا أن الدول عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان دخوله حيز النفاذ وتنفيذه في وقت مبكر، من خلال مبادرات بناء القدرات وغيرها من الإجراءات.

109 - وفي الذكرى السنوية الأربعين لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يلزم تجديد الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذها وتنفيذ الاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها كاملا وفعالا. ولا يزال التعاون والتنسيق الدوليان من خلال نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك من خلال آليات مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، يتسمان بأهمية حاسمة في الاستفادة من الخبرات والموارد المحدودة، وتعزيز أوجه التآزر، والحد من الازدواجية.

110 - وقد أفضى مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة إلى حشد الجهود من خلال الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها الحكومات المشاركة والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية، مما يتيح فرصا مهمة يلزم انتهازها إذا أُريد إحراز مزيد من التقدم.